المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

# LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

## المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

26/03/2015

النهار المغربية
Annahar Al Maghribia
يومية مستقلة

# المغرب والبرازيل والأرجنتين يدعون إلى ترسيخ قيم المنتدى العالمي لحقوق الإنسان

3/3333

بعد أربعة أشهر من انعقاد الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان بمراكش، دعا المغرب والبرازيل والأرجنتين بجنيف إلى ترسيخ قيم هذا الحدث الدولي المهم. جاء ذلك خلال جلسة نقاش رفيع المستوى على هامش أشغال مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بجنيف حيث تم التأكيد على أن "الفضاء المتفرد الذي يتيحه المنتدى لمناقشة تحديات وآفاق المستقبل يتعين أن يتحول إلى مسلسل يجمع جميع الفاعلين".

وخلال هذا اللقاء الذي نظم بمبادرة من البعثات الدائمة للمغرب والبرازيل والأرجنتين لدى الأمم المتحدة، تم التأكيد أيضا على المسار الذي تم قطعه منذ انعقاد الدورة الأولى للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان ببرازيليا، ودورته الثانية في نونبر المنصرم بالمملكة.

وقال إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمناسبة إن "المنتدى أثبت جدواه، ولاسيما مقاربة القضايا الكبرى من قبيل المؤتمر العالمي حول المناخ والنقاش حول أهداف التنمية لما بعد سنة 2015".

وأبرز اليزمي أمام مجموعة من الدبلوماسيين وممثلي المنظمات غير الحكومية الإضافة النوعية التي قدمها المنتدى العالمي لحقوق الإنسان حول إعلان وبرنامج عمل بكين بعد عشرين سنة من اعتمادهما. وقال "أردنا في المغرب أن نجعل من المنتدى ذا جدوى من خلال إدماج كافة الفاعلين"، مذكرا بأن الحكومة قدمت وثائق التصديق على البروتوكول الاختياري لمناهضة التعذيب وإحداث هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز. وأوضح في هذا الصدد أن المنتدى تميز بتنظيم أزيد من 200 اجتماع وورشات موضوعاتية وأنشطة ثقافية وموسيقية، وذلك في إطار شراكة بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية والنقابات وهيئات المنظومة الأممية.

وأبرز اليزمي ضرورة إدماج جميع الفاعلين في مجال حقوق الإنسان لأنه لا يتعين أن يظل هؤلاء في معزل عن بعض الاوساط، مضيفا أن الحركة الحقوقية أضحت بعدا لا محيد عنه في المنظومة الدولية، كما أن الدول أضحت فاعلا قائم الذات في هذا المجال.وفي السياق ذاته، أبرزت السفيرة الممثلة الدائمة للبرازيل بجنيف، السيدة ريغينا ماريا كورديرو دنيوب، وقع المنتدى العالمي لحقوق الإنسان في مجال تعبئة جميع الأطراف المتدخلة من أجل انخراط أوسع لفائدة حقوق الإنسان ومواجهة التحديات المستقبلية. وقالت "إن الأمر يتعلق أيضا بتكريس التنوع والمشاركة الاجتماعية، وكذا بعمل التشبيك الذي يحفز ربط اتصالات مع المؤسسات الدولية، والمنظمات الوطنية والمجتمع المدني".وفي معرض حديثها عن الدورة الأولى للمنتدى، أكدت كورديرو دنيوب، أن هذا الحدث شكل "مناسبة للاستجابة لتعبئة اجتماعية تناضل بقوة على المستوى المحلي من أجل يتمكن الفاعلون، وهم المنظمات غير الحكومية، من الاضطلاع بدورهم". وقالت إن "الأهم اليوم هو ضمان استمرارية هذا المنتدى، حيث اصبحنا نتوفر على تجربة تتجاوز الحدود"، مؤكدة أن المنتدى العالمي لحقوق الإنسان يشكل دعوة صريحة للحفاظ على الكرامة الإنسانية.أما بالنسبة لسفير الارجنتين، السيد ألبرتو دالوتو، فقال إن المنتدى العالمي لحقوق الإنسان يشكل "فضاء متفردا لمناقشة تحديات وآفاق المستقبل المرتبطة بالقضايا ذات الصلة بحقوق الإنسان. ولكنه من الضروري أن تجد التوصيات المتمخضة عنه طريقها للتفعيل، وأن تتم مناقشة جميع المواضيع". وتم خلال هذا اللقاء الذي أشرف على تسييره مدير مجموعة الحقوق الكونية (يونفورسل رايتس جروب)، عرض شريطي فيديو حول أقوى لحظات الدورتين السابقتين للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان.

بعد مصادقة الحكومة على مشروع هيئة المناصفة وتشكيل لجنة لتدارس النقط غير المتوافق عليها

# الحركة النسائية تطالب اللجنة الوزارية بتدارك نقائص المشروع المهددة بتعطيل دور الهيئة

3/9965

حليمة المزروعي

إثر مصادقة المجلس الحكومي المنعقد بتاريخ 19 مارس الجاري على مشروع القانون 79.14 المتعلق بهيئة المناصفة والقضاء على كل أشكال التمييز مع تشكيل لجنة وزارية عينت للبث في النقط التي لم تحظ بالتوافق حولها على المستوى الحكومي ، دعت الحركات النسائية اللجنة الوزارية المعينة لهذا الغرض لتدارك النقائص التي تتخلل هذا المشروع باحترام الآراء والاقتراحات الصادرة عن مختلف الأطراف المعنية، وذلك لصالح «هيئة» قوية مضطلعة بأدوارها وضامنة لحماية حقوق النساء والنهوض بها، و ذلك يتطلب من الحكومة بلورة مشروع قانون ضامن لشروط الاستقلالية السياسية والمالية والإدارية وضامن للهيئة العليا، شروط القيام بصلاحيات واختصاصات الحماية لا من حيث الوضوح في المرجعية المعيارية للحماية وفق معايير القانون الدولي الإنساني لحقوق الإنسان ولا من حيث الاختصاصات الشبه القضائية والتي لا تنحصر في استقبال الشكايات بل تتعداها للرصد والوقوف على الانتهاكات المتعلقة بالتمييز والمناصفة والتقصي بشأنها والقيام بإجراءات المتابعة، بالإضافة إلى صلاحيات النهوض بحقوق النساء وما تقتضيه (القيام بالدراسات والحملات التواصلية والتحسيسية وتقديم التوصيات ...)

وشدد بلاغ الفيدرالية الديمقراطية لحقوق المرأة الذي توصلت»رسالة الأمة» بنسخة منه، على أنه لا يجب أن يغفل مشروع القانون وانسجاما مع تطوير الديمقراطية التشاركية المنصوص عليها في دستور2011 و كذلك مشروع قانون الجهة، الامتداد الجغرافي للهيئة عبر انتدابها لوكلاء على المستويين الجهوي و المحلي مع توفير فضاءات للتنسيق مع كل الفاعلين لحماية الحقوق الأنسانية للنساء و النهوض بها.

وذكر البلاغ ذاته أن مشروع القانون 79.14 في الصيغة التي عرض بها على المجلس لم يأخذ بعين الاعتبار مختلف الآراء والمقترحات التي قدمتها جمعيات المجتمع المدني وعلى رأسها الربيع النسائي للمساواة والديمقراطية والذي تقدم بمذكرة مطلبية ومقترح قانون وقاد حملة ترافعية بشأنهما لأزيد من سنتين، ولا مقترحات اللجنة العلمية والمؤسسات الوطنية كالمجلس الوطني لحقوق الإنسان والأحزاب السياسية، ممايهدد بتعطيل دور هيئة المناصفة ومكافحة أشكال التمييز ويفرغها من صلاحياتها المنصوص عليها في الفصلين 19 و164 من الدستور، مبرزا أن تقييد المصادقة النهائية على هذا المشروع بالأخذ بعين الاعتبار الملاحظات المقدمة أثناء تدارسه من طرف المجلس الحكومي، أمرا إيجابيا، وتتقدم بالشكر للهيئات السياسية المكونة للحكومة التي عملت على تصحيح الوضع إزاء بعض النقط ومنها أساسا احترام مبادئ باريس الناظمة لعمل المؤسسات الوطنية المعنية بحماية حقوق الانسان والنهوض بها بمايقتضيه ذلك من تأسيس لاستقلاليتها إزاء السلطات المؤسسية الأخرى، و كذلك مستلزمات الوظيفة الحمائية.

# مؤسسات دستورية تناقش جدل المناصفة والمساواة بالمغرب

هسبريس – أيوب الريمي (صور منير امحيمدات)
الخميس 26 مارس 2015 - 06:00

قد لا يختلف اثنان على أن موضوع المساواة والمناصفة بين المرأة والرجل بات من المواضيع المثيرة للجدل بالمغرب، بسبب النقاش السياسي المفتوح حول طريقة تطبيق المناصفة بين المرأة والرجل، وهو نقاش تعارضت فيه الآراء واختلفت فيه المواقف باختلاف التوجهات السياسية والفكرية للفاعلين السياسيين، بيد أن هذا النقاش يبقى "نقاشا صحيا" حسب نزار بركة رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الذي جمع مساء الأربعاء بمقره المجلس ثلاث مؤسسات دستورية لتدلي بدلوها في "جدل" المناصفة والمساواة.

لا تنمية بدون مساواة

وحضر خلال هذا اللقاء كل من أمينة المريني رئيسية الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري (الهاكا)، وادريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ووسيط المملكة عبد العزيز بنزاكور، كل هذه المؤسسات الدستورية اجتمعت حول موضوع وصفه نزار بركة بالمهم، بعد أيام من تدخل الملك في قضية الإجهاض، وأيضا بعد مصادقة الحكومة على مشروع القانون المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز.

وأكد بركة أنه لا يمكن للمغرب أن يصل إلى تحقيق أي تقدم أو تنمية، "ونصف المجتمع هش أو مقصي أو غير مؤهل أو عرضة للعنف بمختلف أشكاله ومستوياته"، حسب تعبيره، داعيا إلى إحياء نقاش عمومي، والسعي إلى تجاوز "الأنماط السلبية في التفكير والسلوك، والاستعاضة عنها بقيم إيجابية"، في إشارة إلى الأصوات المعارضة للمساواة بين الرجل والمرأة.

ونظرا لتعقيد قضية المساواة في مجتمع مازال تسود فيه الكثير من الصور النمطية حول المرأة ويعاني نصفه من الأمية، فإن بركة يرى أنه يجب العمل أولا على تجديد الأفكار الرائجة حول المرأة ومفهوم المساواة، ذلك أنه هناك الكثير من الفئات التي مازالت تتعامل مع هذا المفهوم بكثير من الحساسية.

ويقترح بركة أن ينصب العمل أولا على ترسيخ ثقافة المساواة وعدم التمييز بين الرجال والنساء، وذلك من "خلال استهداف منابع التمييز والقضاء عليها والوقاية منها بمختلف أشكالها".

الاستنكار وحده لا يكفي

من جهته انتقد وسيط المملكة عبد العزيز بنزاكور تأخر تأسيس هيئة المناصفة ومحاربة كل أشكال التمييز، معتبرا بأن التأخير "غير مبرر"، هذا الانتقاد مرده حسب بنزاكور إلى أن منح المرأة كل حقوقها دون تمييز "لم يعد مجرد ترف وإنما أصبح من الواجب إيجاد حل لقضية المناصفة"، ذلك أن آخر دراسة أنجزها مجلس بركة حول المساواة بين المرأة والرجل كشفت أن انعدام المساواة في الولوج إلى العمل بين المرأة والرجل تفقد المغرب 27 في المائة من مجموع الناتج الداخلي الخام.

وشدد بنزاكور على أن قضية المساواة هي مسؤولية مشتركة "إذا لا يكفي إصدار بيانات الاستنكار والإدانة للتميز ضد المرأة"، وإنما يجب حسب نفس المتحدث أن يقوم الجميع باقتراح حلول وبدائل، محذرا في الوقت ذاته من أن يخلف المغرب موعده مع التاريخ بعد خروج هيئة المناصفة، "إذ يجب لهذه الهيئة أن تخرج بشكل يليق بتطلعات ونضال المرأة المغربية".

وقدم وسيط المملكة، حصيلة الشكايات التي تلقتها مؤسسة الوسيط خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2014، حيث استقبلت المؤسسة أكثر من 7400 شكاية، 20 في المائة من هذه الشكايات قادمة من نساء، ولاحظ بنزاكور أن النساء أصبحن يبحثن عن حقوقهم ويتظلمن لدى مؤسسة الوسيط طلبا للإنصاف.

http://www.hespress.com/societe/259068.html

وتصدرت القضايا الإدارية وخصوصا قضية تسوية المعاشات، لائحة القضايا التي تجد النساء مشكلا في حلها، بالإضافة إلى الشكايات ذات الطبيعة العقارية والقضائية، حسب بنزاكور الذي أكد أن قضية الأراضي السلالية كانت من أبرز القضايا التي كانت تشكل حيفا في حق المرأة قبل حلها.

المرأة والإعلام... أم المعارك

لا يمكن كسب معركة تحقيق المناصفة والمساواة بالنسبة للمرأة المغربية، بدون إعلام يرسخ قيم المساواة سواء في خطابه الإعلامي وحتى داخل هيئات تحريره، وفي هذا الصدد أكدت أمينة المريني رئيسة الهاكا، أن الإعلام المغربي مازال يعاني من ثلاث مشاكل أساسية في تعامله مع المرأة، أول هذه المشاكل هو استمرار ضعف مشاركة النساء في المؤسسات الإعلامية وضعف حضور المرأة في مراكز القرار داخل المؤسسات الإعلامية.

وأقرت رئيسة الهاكا بأن صوت المرأة في الإعلام مازال ضعيفا مقارنة بالرجال، خصوصا في البرامج الإخبارية، في حين يتجلى المشكل الثالث في استمرار ترويج بعض وسائل الإعلام لصور نمطية عن المرأة، لذلك أكدت نفس المتحدثة على أن التحدي المركزي بالنسبة للهاكا يتمثل في الجمع بين حقين، الأول هو الحق في حرية الرأي والتعبير والحق الثاني هو عدم التمييز ضد المرأة في الإعلام.

وكشفت المريني على أن الهاكا أصبحت تلزم وسائل الإعلام بأن تتعهد في دفاتر تحملاتها بمحاربة الصور النمطية السائدة حول المرأة وكل أشكال التمييز، كما أن نفس الهيئة وضعت شبكة لتصنيف الممارسة الإعلامية لوسائل الإعلام اتجاه قضية المرأة، بين وسائل تتعامل بشكل سلبي مع المرأة، ومن تقوم بمجهود لمحاربة التمييز في حقها.

النساء الثورة الصامتة

بدوره أشار ادريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى نتائج الإحصاء العام الأخير، والتي كشفت عن "ثورة صامتة" حسب تعبيره، نظرا لكون نتائج الإحصاء أظهرت أن النساء أصبحن قوة بارزة في المجتمع، وأصبحن فاعلات في مختلف القطاعات السياسية والاقتصادية للبلد.

ولم يبد اليزمي أي اعتراض على الجدل القائم في المغرب حول المساواة بين المرأة والرجل، بل اعتبره نقاشا صحيا يعكس التنوع الثقافي الذي يعرفه البلد، مؤكدا في الوقت ذاته على أن تحقيق المساواة بين المرأة والرجل هي "مسؤولية مشتركة ولا تتعلق بجهة أو فئة لوحدها وإنما هي قضية كل فئات ومؤسسات البلد" على حد تعبيره.

# الحقوق الصحية للسجناء تجمع طبيّين وحقوقيين

هسبريس من بني ملال
الأربعاء 25 مارس 2015 - 13:03

نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان لبني ملال وخريبكة، بشراكة مع المندوبية الجهوية للإدارة العامة للسجون وإعادة الإدماج، بأحد فنادق أفورار بإقليم أزيلال، ورشة تكوينية حول "المقاربة الحقوقية" لفائدة الأطر الصحية العاملة بالمؤسسات السجنية بخريبكة وبني ملال، وذلك في إطار برنامج العمل السنوي للجنة، ومقاربتها التشاركية مع مختلف المؤسسات ذات الصلة بحماية حقوق الإنسان.

وحضر الورشة التكوينية حوالي 50 مشاركا ومشاركة، من مديري وأطباء وممرضي المؤسسات السجنية بالمنطقة، بالإضافة إلى بعض أعضاء اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال- خريبكة، فضلا عن المدير الجهوي للمندوبية العامة لإدارة السجون بخريبكة.

علال البصراوي رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ذكّر في كلمته بالسياق العام للورشة التكوينية التي تنظم تفعيلا لتوصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان في تقريره حول وضعية السجون والسجناء "أزمة السجون مسؤولية مشتركة"، مشيرا إلى أن "هذا النشاط التكويني يهدف إلى إدماج المقاربة الحقوقية في التدبير اليومي للمؤسسات السجنية".

وقدّم المدير الجهوي للمندوبية العامة لإدارة السجون بخريبكة أهم منجزات المديرية الجهوية لإدارة السجون بالجهة في مجال الرعاية الصحية للسجناء، وأهم الإكراهات التي تواجه عملها، والمتمثلة حسبه أساسا في نقص الموارد البشرية والطبية بالمؤسسات السجنية، وكذا العلاقة بين إدارة السجون والمستشفيات المتواجدة بالجهة.

وألقى المصطفى المريدي عضو اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، محاضرة في موضوع "المرجعية الدولية والوطنية للحق في الصحة لدى السجناء"، حيث تطرق من خلالها لأهم عناصر المرجعية الدولية المتعلقة بالصحة داخل المؤسسات السجنية، انطلاقا من القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، وقواعد الأمم المتحدة بشأن حماية المجردين من حريتهم، وقواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجينات والتدابير غير الاحتجازية، كما أشار إلى عناصر المرجعية الوطنية المتعلقة بالصحة في المؤسسات السجنية.

وتطرق توفيق أبطال رئيس قسم الرعاية الصحية للسجناء بالمندوبية العامة لإدارة السجون في مداخلته، للقوانين المنظمة لتدبير قطاع الصحة بالمؤسسات السجنية بالمغرب، حيث قدم إحصائيات عن الوضع الصحي داخل المؤسسات السجنية، وأهم المشاكل المطروحة والمعيقات والإكراهات التي تواجه عمل المندوبية العامة لإدارة السجون، كما دعا إلى ضرورة تضافر الجهود من طرف كل المتدخلين في قطاع الصحة، والتركيز على العمل المشترك للنهوض بصحة السجناء داخل السجون.

وتوزع المشاركون في اللقاء التكويني إلى سبع مجموعات عمل، درسوا في إطارها عددا من الشكايات التي توصل بها المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية من طرف السجناء أو عائلاتهم، حيث تمت مناقشة ودراسة وتحليل كل شكاية، مع معالجتها من مختلف الجوانب الإدارية القانونية والحقوقية، كما قاموا بتقديم توضيحات حول التدابير التي يمكن اتخاذها تجاه هذه الشكايات.

http://www.hespress.com/permalink/258924.html

# كايخافو وماحشمو: البارح الريسوني كايسب اللي كايناقش الاجهاض و اليوم" التوحيد و الاصلاح" كثمن عمل أمير المؤمنين

on: 2015/03/26 12:02:24 صباحًا In: أش واقع الرئيسية لا يوجد تعليقات

عادل المكناسي-كود

اصدرت حركة التوحيد و الاصلاح بيانا وقعه عبد الرحيم الشيخي عن موضوع الاجهاض يتضمن موقف الحركة من الموضوع تثمن فيها الحركة المبادرة الملكية التي كلفت وزير العدل ووزير الاوقاف ورئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان بدراسة الموضوع

وألحت الحركة في بيانها على ان المبادرة الملكية قد وضعت قضية الاجهاض في اطار شرعي وانها تتشق في المقاربة التشاورية المعتمدة مؤكدة على ان احكام الدين الاسلامي كفيلة بإيجاد الحلول المناسبة للإشكالات المطروحة بما يحفظ نظام الأسرة والأخلاق العامة، ويرفع الحرج في الحالات التي تستدعي الاستثناء. وتعتبر أن أي حل لهذه الحالات ينبغي أن يتم في إطار مراعاة قدسية الحياة وحرمة النفس البريئة والتجريم الجنائي للمساس بها.

ورغم ان المبادرة الملكية للتحكيم في الموضوع لم تقرر بعد فقد جاء البيان كانه يلوح بحدود التخريجة المقبولة من طرف الحركة الاسلامية باسلوب ملتوي حين يؤكد بيانها على انها تعتبر أن" المقصد الشرعي في حفظ النفس، والمبدأ الدستوري المتعلق بالحق في الحياة، باعتباره "أول الحقوق" التي تتمتع بحماية القانون، وبحرمة الأسرة التي على الدولة "ضمان الحماية الحقوقية والاجتماعية والاقتصادية" لها، ينبغي أن يظلا هما الأصل في التعامل مع موضوع الإجهاض تحت إشراف قضائي كامل، وخبرة طبية نزيهة، واجتهاد معتمد من قبل هيئات العلم الشرعي المختصة"

وتجديدها لرفض اي حل يتعارض مع " النصوص الشرعية القطعية لديننا الحنيف، ومع دستور المملكة" حسب تعبير البيان ودعوتها " إلى اعتماد مقاربة وقائية مندمجة وشاملة للتعاطي مع قضية الإجهاض تتأسس على البعد الديني من خلال التربية على الأخلاق الفاضلة، ونشر قيم العفة"

http://www.goud.ma/%D9%83%D8%A7%D9%8A%D8%AE%D8%A7%D9%81%D9%88-%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%AD%D8%B4%D9%85%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%8A%D8%B3%D9%88%D9%86%D9%8A-%D9%83%D8%A7%D9%8A%D8%B3-132083/

# من يحمي المواطنين من تعسفات المحافظ على الأملاك العقارية بتارودانت؟..

توصل الموقع بشكاية من طرف السيد صالح الصافي الحامل لبطاقة التعريف الوطنية عدد: J68902موجهة إلى كل من السيد المحافظ العام للأملاك العقارية بالرباط والسيد **رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان** والسيد رئيس الحكومة والسيد رئيس مجلس النواب والسيد عامل إقليم تارودانت، وذلك بخصوص التعسفات التي تعرض لها من طرف المحافظ على الأملاك العقارية بتارودانت..

والتي يعرض من خلالها أنه استصدر أحكاما قضائية نهائية تقضي باستحقاق الشفعة في الرسم العقاري عدد 3945/ Sوالتي تم تنفيذها بناء على ملف التنفيذ عدد: 927/2013 حيث تقدم بطلب إلى المحافظ على الأملاك العقارية بتارودانت قصد تقييدها في الرسم العقاري المذكور، إلا أن هذا الأخير أمره بأداء واجب التسجيل رغم أدائه مسبقا في المحكمة، وتنفيذا لرغبته قام المشتكي بأداء واجب التسجيل، هذا قبل أن يفاجأ برفض طلبه دون أي تبرير أو تعليل، وهو الأمر الذي دفعه إلى توجيه شكاية إلى المحافظ مؤرخة بتاريخ 28/01/2014 يلتمس مكن خلالها توضيح بشأن الرسم العقاري عدد: 3945/ Sلكن بدون جدوى. حيث قرر المشتكي توجيه طلبين يلتمس من خلالهما الحصول على شهادة تتعلق بالتقييدات الواردة بالرسوم العقارية عدد 3314/09 و 6827/09 و 3945/ Sوذلك بناء على الطلبين المودعين لدى المحافظ بتارودانت بتاريخ 23/02/2015 و 27/02/2015 كما أدى واجب الشواهد الإدارية هذا قبل أن يتم رفض منحه الشهادة المطلوبة، وذلك تحت طائلة التهديد بمحاولة تحرير محضر في حقه بشأن إهانة موظف دون أي سبب مشروع، وهو الأمر يعتبر حسب نص الشكاية شططا في استعمال السلطة واستغلال منصبه لقمع المواطنين.

كما أكدت الشكاية أن المحافظ على الأملاك العقارية بتارودانت قام بإدخال عقد رهن إلى الرسم العقاري عدد 3945/ Sبتاريخ 24/09/2013 رغم وجود تقييد احتياطي يمنع أي تصرف في الرسم العقاري إلى غاية إتمام ملف الشفعة.

لذلك يلتمس المشتكي من المسؤولين التدخل قصد إجراء بحث في هذا الموضوع وتوجيه أمر إلى المحافظ على الأملاك العقاري قصد تسليمه الشهادة موضوع الطلبين السالفي الذكر، وعدم إجراء أي تقييد في الرسوم العقارية موضوع النزاع إلى غاية تسويتها، كما يلتمس رد الاعتبار له بسبب ما تعرض له من إهانة وتعسفات.

# يتامى الرجل الجزائري المعاق ...البوليساريو بأروقة الأمم المتحدة بجنيف يعلنون الانهزام

على سفوح جبل مونتي روزا بسويسرا يجلس يتامى الرجل المعاق الجزائري ،يندبون حظهم التعس بعد أن عرى الواقع عن مخططاتهم الفاشلة ،وأصبحت تجاعيد وجوههم ،تؤثر على محياهم ،وصورتهم التي يكسوها الظلام ،بعد أن ركبوا الظلامية ،وتغذوا بنار الحقد والكراهية في ضرب لكل المواثيق الدولية ،وحقوق الانسان كما هي متعارف عليها كونيا . وبأروقة الأمم المتحدة تجلس أرملة الرجل المعاق الجزائري السيدة الغالية ادجيمي التي جلست في وسط المقصف تعد أحلام الوهم بعد أن امتطت قطار اللاشرعية ،والتحقت بكيان وهمي يحمل اسم "البوليساريو" .

الغالية ادجيمي جلست تعد انهزامها ،وفشلها في تلميع صورة كيان وهمي أصبح سجين الرجل الجزائري المعاق الذي أدت سياسته الى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب الجزائري التواق للحرية والديمقراطية ،للأسف استمراره في التعنت جعله يبحث عن ضحايا من النساء الصحراويات ليؤثث بهم المكان لاستجداء عطف دول ،لكن وكما لاحظ موقع "معاريف بريس" أن خطابات الجزائر المملاة على عناصر البوليساريو في الأمم المتحدة بجنيف حيث تنعقد الدورة 28 لحقوق الانسان ،وغيرها نفذت كل ما لديها ،ولم يعد هناك أي أمل سوى الاعلان على الانهزام والانسحاب ،لأن المغرب اعتمد مقاربة الشرعية في وحدته الترابية بالأقاليم الجنوبية منذ استرجاعه صحرائه سنة 1975 ،واليوم وأمام الطرح المغربي الصائب والسياسة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس بالعمل بمقترح الجهوية الموسعة والحكم الذاتي جعل كل الأطراف تبتعد عن أطروحات البوليساريو التي تدبرها المخابرات العسكرية الجزائرية .

جمعيات المجتمع المدني ،والسفير المغربي لحقوق الانسان السيد محمد أوجار ،وكل الفرقاء من برلمانيين وسياسيين أجمع الكل على حسن أدائهم ،وانصاتهم والدفاع عن الملفات الجوهرية للمغرب انطلاقا من الشرعية ،واحترام حقوق الانسان الكونية ،وهو ما **أكده رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان** ادريس اليازمي في اللقاء الذي عقده بمقر الأمم المتحدة بجنيف،وهو اللقاء الذي حضره السفيران البرازيلي والأرجنتيني والاثنين معا أشادا بالمغرب ،والمقاربات الملكية في الاصلاحات الدستورية والحقوقية ،ونوهوا بالمغرب لإحداثه مؤسسات حقوقية وطنية،وتنفيذه وتطبيقه للعديد من الاتفاقيات ،وتنظيمه للمنتدى العالمي الثاني لحقوق الانسان الذي احتضنته مدينة مراكش والذي شهد مشاركة ما يزيد عن 5000 مشاركا يمثلون مختلف الجمعيات وتمثيلية 94 دولة ،والعديد من المسؤولين السياسين أبرزهم رئيس الحكومة السابق أزنار الذي قال شهادات ستظل في ذاكرة كل حقوقي يتسم بالأخلاق والالتزام أولا .

# بنبركة يدق من جديد أبواب المجلس الوطني لحقوق الإنسان

مصطفى الكمري

مرة أخرى تعود قضية المهدي بنبركة لتطفو على السطح، بعد أن كشف تحقيق صحفي تم نشره في يومية ''يديعوت أحرنوت'' الاسرائيلية يوم الجمعة 20 مارس 2015، عن تورط جهاز الاستخبارات الاسرائيلي المعروف اختصارا بالموساد، في عملية اغتيال المهدي بنبركة.

فقد أظهر التحقيق استنادا إلى الأرشيف السري للموساد، بعد أن تم الكشف عن البعض من وثائقه للعموم، من جهة نظرا لتقادم تلك الوثائق، ومن جهة أخرى لعدم مساسها بالأمن القومي الإسرائيلي في الوقت الراهن، أن جهاز الموساد وافق على طلب تقدم به الجنرال أوفقير الذي كان يشغل آنذاك منصب وزير داخلية المغرب، من أجل المساعدة في عملية ''الباب الأحير'' التي كانت نتيجتها اختطاف المهدي بنبركة من أمام مقهى ''ليب'' بالعاصمة الفرنسية باريس في 29 أكتوبر 1965، ومن تم تصفيته والتخلص من جثته مباشرة بعد ذلك.
صحيح أن التقرير برأ رجال الموساد من التورط المباشر في عملية القتل، وأكد أن أيا من رجال الاستخبارات الإسرائيلية لم يكن حاضرا ساعة تنفيذ الجريمة، لكنه في المقابل أقر بأن الموساد ساهم مساهمة فعالة في تنفيذ المخطط الجبان، ولولا ذلك لما كتب له النجاح. فالموساد هو من قام بتزوير جوازات السفر التي مكنت القتلة من الدخول والخروج إلى فرنسا دون إثارة الانتباه، والتي سمحت لأعوانهم الفرنسيين من الهروب مباشرة بعد إنهاء مهمتهم القذرة، والموساد هو من قام بتوفير المكان الذي قطنه القتلة واجتمعوا فيه بالعاصمة الفرنسية باريس، والموساد هو من زور الوثائق التي سمحت للمجرمين بكراء السيارات التي كانت ضرورية من أجل نجاح العملية.

لكن أهم ما كشف عنه التحقيق هو قيام 5 من رجال الموساد الاسرائيلي، بحمل جثة المهدي بنبركة من الشقة التي تم قتله فيها، بعد أن تلقوا مكالمة من أحمد الدليمي الذي كان يشغل آنذاك منصب المدير العام للأمن الوطني المغربي، يخبرهم فيها أنه قد قتله بالخطأ، حيث قاموا بعد ذلك بدفن الجثة في إحدى حدائق باريس، وسكبوا عليها مادة كيميائية أتلفتها بسرعة كبيرة، تجنبا لأي صدفة قد تقود أي عابر سبيل أو أي أحد من مرتادي تلك الحديقة لكشف ذلك القبر اللغز.
ما كشفته وثائق أرشيف المخابرات الاسرائيلية، وما كشفه تحقيق يومية ''يديعوت أحرنوت'' يسائل المجلس الوطني لحقوق الإنسان بقوة، على اعتبار أن المجلس لطالما رد على الحركة الحقوقية المغربية في مطلبها العادل بضرورة الكشف عن تفاصيل ما جرى للمهدي بنبركة، بكون هذا الملف الشائك تتداخل فيه مجموعة من الأطراف الخارجية، وأن الحقيقة تتقاسمها مجموعة من الدول عبر أجهزتها الأمنية والاستخباراتية، وبأن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يعمل كل ما في وسعه من أجل كشف الحقيقة كاملة. وهي العبارات التي ظل المسؤولون المتعاقبون على المجلس يرددونها، في شبه تكرار ممل، دون أن يعرف الملف من جانبه المغربي أي جديد.

والحقيقة أن هذه الدفوعات التي يقدمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، لتبرير فشله في ملف بنبركة، ما عادت ترضي أحدا. خصوصا وأن المعلومات تأتينا في كل مرة من الخارج الذي يختبؤ وراءه المجلس، في حين أننا نجابه في كل مرة نسعى فيها إلى التقدم خطوة إلى الأمام، بعدم قبول الدولة المغربية لفتح أرشيفها للاطلاع عليه، وبرفضها تقديم ما لديها من معلومات تهم القضية، على غرار ما تفعله كل الدول عبر العالم. وغايتنا في ذلك ليس نكأ الجراح، ولكن غايتنا أن يرتاح الشهيد بنبركة في مرقده أولا، وأن تتمكن أسرته وكل محبيه من زيارة قبره ثانيا، وأن نتصالح مع ذاكرتنا ثالثا، وأن نعمل إحدى أهم توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة رابعا، وأن نضمن عدم تكرار مثل تلك الجرائم المروعة خامسا، وأن ينال من بقي من المجرمين الأحياء العقاب الذي يستحقونه سادسا، وأخيرا أن يبقى العار يطارد المجرمين الذين فارقوا الحياة جيلا بعد جيل.
المجلس الوطني لحقوق الإنسان مطالب اليوم أكثر من أي وقت مضى، باستثمار هذه المعلومات الجديدة، للضغط على الدولة المغربية من أجل الكشف عن الجزء الذي يهم مشاركة بعض رجالها في جريمة اختطاف واغتيال المهدي بنبركة، خصوصا وأنه مجلس يستمد شرعيته مباشرة من الدستور، الذي أقر في تصديره والذي يشكل جزءا لا يتجزأ منه، على تشبث المغرب بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دوليا، وهو ذات الدستور الذي نص في فصله 22 على أنه ''لا يجوز المس بالسلامة الجسدية أو المعنوية لأي شخص، في أي ظرف، ومن قبل أي جهة كانت، خاصة أو عامة'' وأن ''ممارسة التعذيب بكافة أشكاله، ومن قبل أي أحد، جريمة يعاقب عليها القانون''، وهو ذات الدستور الذي أكد في فصله 23 على أن ''الاعتقال التعسفي أو السري والاختفاء القسري، من أخطر الجرائم، وتعرض مقترفيها لأقسى العقوبات''. فكيف الحال إذن حين يجتمع في ملف الشهيد بنبركة كل ما تفرق في غيره من الملفات، من اختطاف وتعذيب وقتل ودفن في مكان سري، وهي الجرائم التي لا تسقط بالتقادم؟؟؟
المهدي بنبركة يدق من جديد أبواب المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ولن نقبل بعد اليوم أي عذر من المجلس ونحن نطالبه بكشف الحقيقة كاملة في ملف الشهيد الخالد، لأن الولوج إلى المعلومة حق دستوري لا يقبل التأويل أو المساومة، وما عدنا نطيق أن نستورد كل شيء من الخارج، حتى المعلومات التي تهم رموزنا وتاريخنا وشهداءنا.

http://almarsadalaalami.com/?p=3068

http://anwalpress.com/%D8%A8%D9%86%D8%A8%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D9%8A%D8%AF%D9%82-%D9%85%D9%86-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D8%A3%D8%A8%D9%88%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A/

# أخصائيون بالرباط يناقشون الاجهاض وحق الجنين في الحياة

مليكة الراضي

في خضم النقاش المطروح والسجال الدائر بخصوص موضوع الإجهاض والدعوات المتنامية إلى تقنينه، ومبادرة الملك محمد السادس الذي أعطى الأوامر إلى كل من وزير العدل والحريات، ووزير الأوقاف والشؤون الاسلامية، **ورئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان**، من أجل "صياغة نص قانوني حول قضية الإجهاض السري، يأخذ بعين الاعتبار التطورات الجارية وتعاليم الشريعة الإسلامية، وذلك بتشاور وتنسيق تام مع مختلف الأطراف المعنية"، فتحت الجمعية المغربية للدفاع عن الحق في الحياة النقاش حول موضوع " حق الجنين في الحياة أية مقاربة".

وفي مداخلته، خلال الندوة التي احتضنتها مؤسسة محمد السادس للتربية والتكوين بالرباط، اليوم الأربعاء 25 مارس 2015، في موضوع :" الاجهاض، القضايا المفتعلة والخطر القادم"، تطرق محمد الصاوي، أخصائي في طب وجراحة الأجنة بفرنسا، إلى مختلف التشوهات الجنينة، ملفتا الانتباه إلى أن أغلب التشوهات الجنينية لها علاج اليوم ولا داعي للإجهاض، أو ايقاف الحمل.

ومن جانبها، تحدثت عائشة وداع، طبيبة متخصصة في أمراض النساء والولادة، عن الوسائل التقليدية التي يتم قتل الجنين كاستنشاق الكحول واستعمال وسائل طبيعية لإسقاط الجنين، وأضافت أن أي اجهاض له مضاعفاته كيفما كان.

ومن جهتها، خاطبت منى خرماش، طبيبة متخصصة في أمراض النساء والولادة الحضور" نحن الاطباء نرفض أن نكون قتلة بالأجرة" مشددة عوض أن تهتم بصحة المرأة والولادة الآمنة لها، يريد البعض بأن يكون الاجهاض قضية مجتمع"، وتطرقت الدكتورة إلى أن 205 مليون حمل يقع في العالم سنويا، وثلث هذا الحمل غير مرغوب فيه، و20 في المائة ينتهي باجهاض محرض.

وشددت الدكتورة، أن الاجهاض اجهاز على الأم قبل أن يكون إجهازا على الجنين قبل الولادة، مضيفة أن الاجهاض ليس بالأمر الهين والسهل كما يسوق الجميع، حيث أن له مضاعفات على صحة المرأة كمضاعفات التخدير، والنزيف، وثقب في الرحم، وثقب في المتانة والامعاء، بالإضافة إلى تمزيق عنق الرحم، وسرطانات عنق الرحم والمبايض والكبد، وسرطان الثدي، وتعفن الرح، وارتفاع نسبة العقم، ومضاعفات نفسية عقلية كتعاطي المخدرات، والانتحار.

http://www.pjd.ma/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/%D8%A3%D8%AE%D8%B5%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A8%D8%A7%D8%B7-%D9%8A%D9%86%D8%A7%D9%82%D8%B4%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D9%87%D8%A7%D8%B6-%D9%88%D8%AD%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%8A%D8%A7%D8%A9

# المؤسسات الدستورية مطالبة بإكمال مهام بعضها البعض لتمكين المرأة من حقوقها في ظل المساواة و المناصفة

في مغرب النساء 26 مارس,2015

أكد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي نزار بركة، اليوم الأربعاء بالرباط، أنه على الرغم من المكتسبات والإصلاحات والجهود المبذولة فإنه يبرز ما يسمى ب"المفارقات العنيدة"، التي تستدعي من المؤسسات الدستورية الاضطلاع بمهام تكمل بعضها البعض، والإسراع بالانكباب على هذه المفارقات بالتحليل والتفكيك والدراسة المعمقة، من أجل بلورة المسالك والتدابير الكفيلة بمعالجتها وتجاوزها.

وأضاف بركة، خلال لقاء تواصلي نظمه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومؤسسة وسيط المملكة، والهيئة العليا للاتصال السمعي – البصري، حول موضوع "المساواة والمناصفة في قلب أشغال المؤسسات الدستورية الوطنية"، أن "الانكباب على هذه المفارقات سيمكن المرأة المغربية من الاعتماد على الذات، ويقوي قدراتها للمشاركة والمبادرة والانخراط الكلي والفاعل في مختلف مناحي الحياة".

وأبرز أن الارتقاء بوضع المرأة المغربية، وتعزيز المساواة، ومحاربة كل أشكال التمييز بما فيها العنف والمعاملة السيئة التي تطالها، تشكل هدفا أفقيا ضمن مرجعية المعايير والأهداف الكفيلة بإرساء ميثاق اجتماعي جديد يقوم على التوازن والتضامن.

وأوضح بركة أن هذه هي المرجعية التي بلورها المجلس ترصيدا للمكتسبات والمنجزات التي راكمها المغرب في هذا الصدد، وتفاعلا مع منظومة الحقوق والحريات الفردية والجماعية، بمختلف أجيالها التي جاء بها دستور 2011، والذي يفرد ثمانية عشر فصلا يخص حقوقا محددة للنساء، وانسجاما كذلك مع التزامات المملكة بالمعاهدات والمواثيق الدولية ذات الصلة.

وحسب رئيس المجلس فإن هذه المرجعية شددت في محورها الثالث المتعلق بالإدماج وأشكال التضامن على مبدأ عدم التمييز، والنهوض بالمساواة بين النساء والرجال، معتبرا أن هذا المبدأ يقتضي ملاءمة التشريع والقوانين التنظيمية وإطلاق برامج ملاءمة للوقاية من التمييز ومحاربة الصور النمطية عن النساء في المجتمع وفي أمكان العمل.

وأبرز أن المجلس حرص على استحضار هذا الترابط العضوي بين الحقوقي والقانوني والتنموي في التقارير والآراء التي يدلي بها في هذا الشأن، وذلك نظرا لما تطرحه إشكاليات إقرار المساواة والمناصفة وعدم التمييز بين الرجال والنساء، وتوفير الحماية القانونية للمرأة وتعزيز اندماجها الاقتصادي والاجتماعي ومحاربة الفقر والولوج العادل لفرص الشغل والارتقاء والرفاه المتاحة.

من جانبه، **قال رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، إن المؤسسات الدستورية أبانت عن دينامية كبيرة في إبداء الرأي، وإنجاز تقارير حول النقاش العمومي الهام المتعلق، أساسا، بالمساواة والمناصفة وقانون مناهضة العنف ضد النساء.**

وذكر بأن المجلس جعل من المساواة والمناصفة إحدى أولوياته باعتبارهما رهانين أساسيين للنهوض بحقوق الإنسان في المغرب، خاصة في سياق ما بعد دستور 2011.

http://www.ahdath.info/?p=61347

# هذا موقف التوحيد والإصلاح من قضية الإجهاض (بيان)

بسم الله الرحمن الرحيم

بيـــــــــان

عن قضية الإجهاض

عرفت الساحة الوطنية مؤخرا نقاشا في موضوع الإجهاض عبر ندوات رسمية وفعاليات مدنية وبرامج إعلامية، تجاوبت معها المبادرة الملكية المتمثلة في استقبال كل من وزير العدل والحريات ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية **ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، وتكليفهم بدراسة الموضوع وإجراء لقاءات واستشارات موسعة مع جميع الفاعلين المعنيين، بغرض إعداد مقترح في قضايا محددة وفي إطار احترام تعاليم الدين الإسلامي الحنيف والتحلي بفضائل الاجتهاد وبتنسيق وتعاون مع المجلس العلمي الأعلى.

وحركة التوحيد والإصلاح انطلاقا من إيمانها بقدرة المرجعية الإسلامية على إيجاد الحلول المناسبة للمعضلات الاجتماعية المختلفة التي استدعت تناول هذا الموضوع؛

واستحضارا لرسالتها الساعية للإسهام في إقامة الدين وتجديد فهمه والعمل به، فإنها :

1. تثمن مبادرة أمير المؤمنين التي وضعت القضية في إطارها الشرعي والمؤسساتي والواقعي الصحيح، وتضع ثقتها في المنهجية والمقاربة التشاورية المعتمدة في التعامل مع الموضوع.
2. تؤكد على أن أحكام الدين الإسلامي السمح والاجتهاد ضمن مقاصده، كفيلة بإيجاد الحلول المناسبة للإشكالات المطروحة بما يحفظ نظام الأسرة والأخلاق العامة، ويرفع الحرج في الحالات التي تستدعي الاستثناء. وتعتبر أن أي حل لهذه الحالات ينبغي أن يتم في إطار مراعاة قدسية الحياة وحرمة النفس البريئة والتجريم الجنائي للمساس بها.
3. تعتبر أن المقصد الشرعي في حفظ النفس، والمبدأ الدستوري المتعلق بالحق في الحياة، باعتباره "أول الحقوق" التي تتمتع بحماية القانون، وبحرمة الأسرة التي على الدولة "ضمان الحماية الحقوقية والاجتماعية والاقتصادية" لها، ينبغي أن يظلا هما الأصل في التعامل مع موضوع الإجهاض تحت إشراف قضائي كامل، وخبرة طبية نزيهة، واجتهاد معتمد من قبل هيئات العلم الشرعي المختصة.
4. تجدد رفضها البات لأي مسعى لاستغلال المآسي الاجتماعية والمتاجرة ببعض الحالات الإنسانية لإهدار الحق في الحياة سواء باسم حرية التصرف في الجسد، أو باسم أي منظور يتعارض مع النصوص الشرعية القطعية لديننا الحنيف، ومع دستور المملكة.
5. تدعو إلى اعتماد مقاربة وقائية مندمجة وشاملة للتعاطي مع قضية الإجهاض تتأسس على البعد الديني من خلال التربية على الأخلاق الفاضلة، ونشر قيم العفة، والإعلاء من دور الأسرة وتيسير سبل إنشائها والمحافظة على استقرارها بتحسين الأوضاع المعيشية للشباب؛ ومواجهة دعوات الحرية الجنسية التي لن تخلف سوى الآثار الوخيمة على النظام الأخلاقي والتماسك المجتمعي. كما تدعو إلى استثمار باقي الأبعاد التعليمية والثقافية والإعلامية لنشر الوعي السليم لدى الأسر والنشء بالمسألة الجنسية، وبالأخطار والنتائج السلبية المترتبة عن الجهل أو سوء التقدير في هذا الموضوع، دون إغفال البعد الصحي والبعد القانوني.

والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل.

وحرر بالرباط بتاريخ 04 جمادى الثانية 1436 هـ الموافق 25 مارس 2015 م

إمضاء رئيس الحركة

ذ. عبد الرحيم شيخي

http://www.alislah.ma/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AC%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9/%D9%87%D8%B0%D8%A7-%D9%85%D9%88%D9%82%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%AD%D9%8A%D8%AF-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD-%D9%85%D9%86-%D9%82%D8%B6%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AC%D9%87%D8%A7%D8%B6-%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86

# أطباء ومتخصصون في قضايا الإجهاض يطالبون بمنع تقنينه في المغرب

تطابقت وجهات نظر عدد من الحاضرين في ندوة بشأن الإجهاض مساء الأربعاء، في العاصمة الرباط بكون النقاش مفتعل ولا يرقى إلى مشكل حقيقي في المغرب.

ودعا عدد من الأطباء والمختصين والمهتمين بموضوع الإجهاض إلى رفض تقنين الإجهاض.

وأكد عدد من الحاضرين أنه لا يجب السماح بالإجهاض إلا في حالة أو حالتين بشروط قاسية جدًا، كما هو الحال بالنسبة للحمل الذي يسبب خطر الوفاة للأم، وحالة الحمل من المحارم.

وفي هذا السياق، اعتبر المستشار لدى محكمة النقض ومدير مجلة البحوث الفقهية والقانونية التهامي القائدي، الذي حضر في الندوة ذاتها التي دعت لها الجمعية المغربية للدفاع عن الحق في الحياة، أنّ الحديث عن الإجهاض لا يعدو أن يكون "ضجة مفتعلة"، وشدد على أنّ تقنين الإجهاض في المغرب لن يحل المشكل، ملمحًا إلى أنّ عددًا من الدول قننته وكانت النتيجة ارتفاع عدد حالات الإجهاض.

وقال إنّ من يدعي أن تقنين الإجهاض سيقلص عدد حالاته فإنه واهم وخاطئ، مؤكدًا أنّ الإجهاض السري سيبقى واسع الانتشار لو تم تقنينه.

واعتبر أنّ تقنين الإجهاض لا يعني إلا شيئًا واحد وهو تقنين الفساد على هذا المستوى.

وطالب القائدي إلى حصر اختصاص الحسم في موضوع الإجهاض في المجلس العلمي الأعلى الذي يرأسه العاهل المغربي، داعيًا الأحزاب والحكومة إلى الابتعاد عن هذا الموضوع.

بدورها شددت الطبيبة المتخصصة في أمراض النساء والتوليد بمستشفى الشيخ زايد في الرباط، منى خرماش، على أنّ الأطباء يرفضون أن يكون قتلة مقبل أجر، في إشارة إلى أنها شخصيًا ضد تقنين الإجهاض، رافضة أنّ يكون الإجهاض قضية رأي عام، ملمحة إلى أنّ القضية مفتعلة فقط.

وأفادت المتحدثة أنّ الإحصائيات تشير إلى 205 مليون حملًا يقع في العالم كل عام، وثلثه غير مرغوب فيه، فيما يتم إسقاط 20% من هذه النسبة عن طريق الإجهاض.

وعددت الطبيبة عددًا من المخاطر التي يتسبب فيها الإجهاض على صحة الأم، كسرطان عنق الرحم والمبايض والكبد وتعفن الرحم وسرطان الثدي والنزيف وثقب في الرحم وثقب في المثانة والأمعاء وتمزيق عنق الرحم وزيادة العقم، إضافة إلى المضاعفات النفسية.

وكان العاهل المغربي محمد السادس أمر وزير العدل والحريات ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان من أجل "صياغة نص قانوني بشأن قضية الإجهاض السري، يأخذ بعين الاعتبار التطورات الجارية وتعاليم الشريعة الإسلامية"، داعيًا إياهم إلى فتح باب التشاور مع كل المعنيين بالموضوع.

http://www.khabarpress.com/74673-%D8%A3%D8%B7%D8%A8%D8%A7%D8%A1-%D9%88%D9%85%D8%AA%D8%AE%D8%B5%D8%B5%D9%88%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D9%82%D8%B6%D8%A7%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AC%D9%87%D8%A7%D8%B6-%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8.html

# المساواة والمناصفة في قلب أشغال المؤسسات الدستورية الوطنية

لقاء تواصلي
المساواة والمناصفة في قلب أشغال المؤسسات الدستورية الوطنية

في لقاء تواصلي ينظمه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي **والمجلس الوطني لحقوق الإنسان** ومؤسسة وسيط المملكة والهيأة العليا للاتصال السمعي- البصري

النشرة الإخبارية / (ومع)
ينظم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمجلس الوطني لحقوق الإنسان ومؤسسة وسيط المملكة والهيأة العليا للاتصال السمعي-البصري، يومه الأربعاء 25 مارس 2015 بمقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالرباط، لقاء تواصليا حول موضوع "المساواة والمناصفة في قلب أشغال المؤسسات الدستورية الوطنية".
ويأتي هذا اللقاء انطلاقا من القناعة المشتركة للمؤسسات الوطنية الأربعة بأهمية التشاور والتعاون من أجل المساهمة في تفعيل مبادئ المساواة والمناصفة المنصوص عليها في الدستور وكذلك أهداف التنمية البشرية.
ذلك أن هذه المؤسسات قامت، اقتناعا منها بمركزية قضية المساواة والمناصفة ودورها في ترسيخ أهداف الدستور وتماشيا مع السياق الدولي في هذا المجال (بكين+20 وأهداف التنمية للألفية لما بعد 2015)، بإصدار آراء وتوصيات وبرامج خاصة تهدف لإغناء النقاش الوطني حول المساواة والمناصفة.
وسيشكل هذا اللقاء، الذي سيعرف مشاركة مختلف الأطراف المعنية، فرصة من أجل التعريف بعمل هذه المؤسسات في مجال النهوض بقيم المساواة وترسيخ المناصفة في المغرب.
وستسلط أشغال اللقاء الضوء على "التزامات ومساهمات المؤسسات الدستورية في تفعيل مقتضيات الدستور وتحسين أوضاع النساء وولوجهن للحقوق المخولة لهن"، و"المسارات الممكنة لتسريع وتيرة إعمال المساواة والمناصفة في إطار الحقوق المدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية".
وستنطلق الجلسة الافتتاحية للقاء، التي ستتميز بإلقاء مداخلات لكل من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، السيد نزار بركة، ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، السيد إدريس اليزمي، ورئيسة الهيأة العليا للاتصال السمعي- البصري، السيدة أمينة المريني، ورئيس مؤسسة وسيط المملكة، السيد عبد العزيز بنزاكور، اليوم الأربعاء 25 مارس 2015 بمقر المجلس الاقتصادي ابتداء من الساعة الثانية والنصف بعد الزوال.

http://www.annachraalikhbaria.com/2015/03/blog-post_843.html

# مؤسسات دستورية تناقش جدل المناصفة والمساواة بالمغرب

قد لا يختلف اثنان على أن موضوع المساواة والمناصفة بين المرأة والرجل بات من المواضيع المثيرة للجدل بالمغرب، بسبب النقاش السياسي المفتوح حول طريقة تطبيق المناصفة بين المرأة والرجل، وهو نقاش تعارضت فيه الآراء واختلفت فيه المواقف باختلاف التوجهات السياسية والفكرية للفاعلين السياسيين، بيد أن هذا النقاش يبقى "نقاشا صحيا" حسب نزار بركة رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الذي جمع مساء الأربعاء بمقره المجلس ثلاث مؤسسات دستورية لتدلي بدلوها في "جدل" المناصفة والمساواة.

لا تنمية بدون مساواة

وحضر خلال هذا اللقاء كل من أمينة المريني رئيسية الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري (الهاكا)، وادريس اليزمي **رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، ووسيط المملكة عبد العزيز بنزاكور، كل هذه المؤسسات الدستورية اجتمعت حول موضوع وصفه نزار بركة بالمهم، بعد أيام من تدخل الملك في قضية الإجهاض، وأيضا بعد مصادقة الحكومة على مشروع القانون المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز.

وأكد بركة أنه لا يمكن للمغرب أن يصل إلى تحقيق أي تقدم أو تنمية، "ونصف المجتمع هش أو مقصي أو غير مؤهل أو عرضة للعنف بمختلف أشكاله ومستوياته"، حسب تعبيره، داعيا إلى إحياء نقاش عمومي، والسعي إلى تجاوز "الأنماط السلبية في التفكير والسلوك، والاستعاضة عنها بقيم إيجابية"، في إشارة إلى الأصوات المعارضة للمساواة بين الرجل والمرأة.

ونظرا لتعقيد قضية المساواة في مجتمع مازال تسود فيه الكثير من الصور النمطية حول المرأة ويعاني نصفه من الأمية، فإن بركة يرى أنه يجب العمل أولا على تجديد الأفكار الرائجة حول المرأة ومفهوم المساواة، ذلك أنه هناك الكثير من الفئات التي مازالت تتعامل مع هذا المفهوم بكثير من الحساسية.

ويقترح بركة أن ينصب العمل أولا على ترسيخ ثقافة المساواة وعدم التمييز بين الرجال والنساء، وذلك من "خلال استهداف منابع التمييز والقضاء عليها والوقاية منها بمختلف أشكالها".

الاستنكار وحده لا يكفي

من جهته انتقد وسيط المملكة عبد العزيز بنزاكور تأخر تأسيس هيئة المناصفة ومحاربة كل أشكال التمييز، معتبرا بأن التأخير "غير مبرر"، هذا الانتقاد مرده حسب بنزاكور إلى أن منح المرأة كل حقوقها دون تمييز "لم يعد مجرد ترف وإنما أصبح من الواجب إيجاد حل لقضية المناصفة"، ذلك أن آخر دراسة أنجزها مجلس بركة حول المساواة بين المرأة والرجل كشفت أن انعدام المساواة في الولوج إلى العمل بين المرأة والرجل تفقد المغرب 27 في المائة من مجموع الناتج الداخلي الخام.

وشدد بنزاكور على أن قضية المساواة هي مسؤولية مشتركة "إذا لا يكفي إصدار بيانات الاستنكار والإدانة للتميز ضد المرأة"، وإنما يجب حسب نفس المتحدث أن يقوم الجميع باقتراح حلول وبدائل، محذرا في الوقت ذاته من أن يخلف المغرب موعده مع التاريخ بعد خروج هيئة المناصفة، "إذ يجب لهذه الهيئة أن تخرج بشكل يليق بتطلعات ونضال المرأة المغربية".

وقدم وسيط المملكة، حصيلة الشكايات التي تلقتها مؤسسة الوسيط خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2014، حيث استقبلت المؤسسة أكثر من 7400 شكاية، 20 في المائة من هذه الشكايات قادمة من نساء، ولاحظ بنزاكور أن النساء أصبحن يبحثن عن حقوقهم ويتظلمن لدى مؤسسة الوسيط طلبا للإنصاف.

وتصدرت القضايا الإدارية وخصوصا قضية تسوية المعاشات، لائحة القضايا التي تجد النساء مشكلا في حلها، بالإضافة إلى الشكايات ذات الطبيعة العقارية والقضائية، حسب بنزاكور الذي أكد أن قضية الأراضي السلالية كانت من أبرز القضايا التي كانت تشكل حيفا في حق المرأة قبل حلها.

المرأة والإعلام... أم المعارك

لا يمكن كسب معركة تحقيق المناصفة والمساواة بالنسبة للمرأة المغربية، بدون إعلام يرسخ قيم المساواة سواء في خطابه الإعلامي وحتى داخل هيئات تحريره، وفي هذا الصدد أكدت أمينة المريني رئيسة الهاكا، أن الإعلام المغربي مازال يعاني من ثلاث مشاكل أساسية في تعامله مع المرأة، أول هذه المشاكل هو استمرار ضعف مشاركة النساء في المؤسسات الإعلامية وضعف حضور المرأة في مراكز القرار داخل المؤسسات الإعلامية.

وأقرت رئيسة الهاكا بأن صوت المرأة في الإعلام مازال ضعيفا مقارنة بالرجال، خصوصا في البرامج الإخبارية، في حين يتجلى المشكل الثالث في استمرار ترويج بعض وسائل الإعلام لصور نمطية عن المرأة، لذلك أكدت نفس المتحدثة على أن التحدي المركزي بالنسبة للهاكا يتمثل في الجمع بين حقين، الأول هو الحق في حرية الرأي والتعبير والحق الثاني هو عدم التمييز ضد المرأة في الإعلام.

وكشفت المريني على أن الهاكا أصبحت تلزم وسائل الإعلام بأن تتعهد في دفاتر تحملاتها بمحاربة الصور النمطية السائدة حول المرأة وكل أشكال التمييز، كما أن نفس الهيئة وضعت شبكة لتصنيف الممارسة الإعلامية لوسائل الإعلام اتجاه قضية المرأة، بين وسائل تتعامل بشكل سلبي مع المرأة، ومن تقوم بمجهود لمحاربة التمييز في حقها.

النساء الثورة الصامتة

بدوره أشار ادريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى نتائج الإحصاء العام الأخير، والتي كشفت عن "ثورة صامتة" حسب تعبيره، نظرا لكون نتائج الإحصاء أظهرت أن النساء أصبحن قوة بارزة في المجتمع، وأصبحن فاعلات في مختلف القطاعات السياسية والاقتصادية للبلد.

ولم يبد اليزمي أي اعتراض على الجدل القائم في المغرب حول المساواة بين المرأة والرجل، بل اعتبره نقاشا صحيا يعكس التنوع الثقافي الذي يعرفه البلد، مؤكدا في الوقت ذاته على أن تحقيق المساواة بين المرأة والرجل هي "مسؤولية مشتركة ولا تتعلق بجهة أو فئة لوحدها وإنما هي قضية كل فئات ومؤسسات البلد" على حد تعبيره.

http://akhbar-maroc.com/index.php?controller=news&action=display&id_news=39909

# Quatre institutions constitutionnelles se mobilisent pour l'égalité et la parité

**Amina Lemrini, Nizar Baraka, Driss El Yazami et Abdelaziz Benzakour donnent une leçon cinglante à Bassima Haqqaoui**

Une première. Quatre institutions constitutionnelles ont décidé de prendre le taureau par les cornes et de s'investir activement dans la mise en œuvre des principes de l'égalité et la parité.

En organisant conjointement hier après-midi à Rabat un séminaire sur le thème de «L'égalité et la parité au cœur des travaux des institutions constitutionnelles nationales », le Conseil économique, social et environnemental, le **Conseil national des droits de l'Homme**, l'Institut du Médiateur du Royaume et la Haute autorité de la communication audiovisuelle envoient un message politique fort. A Bassima Haqqaoui d'abord, la ministre islamiste auteure d'un projet de loi organique relatif à l'Autorité pour la parité et la lutte contre toutes les formes de discrimination rejeté avec force par le mouvement féminin qui estime que cette instance a été « vidée de toute sa substance ».

Les patrons du CESE, du CNDH, de la HACA et du Médiateur vont rectifier le tir. En déclinant publiquement et ensemble leurs vision et définition de l'égalité et de la parité, Amina Lemrini, Nizar Baraka, Driss El Yazami et Abdelaziz Benzakour donnent une leçon cinglante à Mme Haqqaoui, la ministre de la Solidarité, de la Femme, de la Famille et du Développement social. C'est aussi une manière de soutenir la commission scientifique qui avait travaillé sur le premier projet concernant l'Autorité pour la parité et qui n'est pas celui présenté par la ministre Haqqaoui.

## Pas question d'accepter une version minimaliste de la parité

« Cette rencontre est basée sur la conviction partagée par ces quatre institutions constitutionnelles quant à la nécessité de contribuer à la mise en œuvre des principes d'égalité et de parité énoncés dans la Constitution, et des objectifs de développement humain », expliquent les organisateurs qui brandissent en étendard « la centralité des questions de l'égalité et de la parité et leur rôle dans la mise en œuvre des dispositions de la Constitution ».

Décrypté, le message de ces institutions constitutionnelles qui font de l'égalité leur cheval de bataille ne souffre pas la moindre ambiguïté. Pas question de faire passer à la trappe les principes de parité et d'égalité consacrés par la Constitution adoptée en juillet 2011. Pas question non plus d'accepter une version minimaliste de l'APALD proposée par le projet de loi et en contradiction flagrante avec les revendications des associations de défense des droits des femmes. « Ce projet de loi ne répond ni aux exigences de l'article 164 de la Constitution, qui a placé cette autorité avec les « Instances de protection et de promotion des droits de l'Homme », ni aux Principes de Paris. Telle que prévue dans ce projet de loi, l'APALD ne pourra en aucune façon influer sur les politiques publiques relatives à l'instauration de l'égalité, de la parité et de la lutte contre les discriminations à l'égard des femmes. En fait, le texte proposé par Bassima Haqqaoui restreint les attributions de l'APALD et ne l'autorise qu'à présenter « un avis, des

http://www.libe.ma/%E2%80%8BQuatre-institutions-constitutionnelles-se-mobilisent-pour-l-egalite-et-la-parite_a60422.html

propositions, des recommandations et dans le meilleur des cas, cette instance constitutionnelle peut organiser des formations et élaborer des études», fustige cette activiste, membre de l'Association démocratique des femmes du Maroc. Ceux et celle qui président aux destinées du CESE, du CNDH, de la HACA et du Médiateur n'en pensent pas moins. D'ailleurs, ils ont décidé de briser le silence, tout en respectant les formes. Ces institutions constitutionnelles ont d'ailleurs déjà participé au débat national relatif à l'égalité et la parité en publiant, chacune de son côté, des avis ou mémorandum ou en réalisant des programmes spécifiques sur cette question.

C'est ainsi que le Conseil économique et social a élaboré un rapport en auto-saisine sur la question de l'égalité entre les sexes. L'institution a ainsi dressé un état des lieux sans concession des nombreuses discriminations subies par les femmes et formulé un ensemble de propositions pour assurer une égalité réelle entre les hommes et les femmes. Parmi les recommandations fortes du CESE, la promulgation d'une loi définissant la discrimination à l'égard des femmes afin d'orienter les politiques publiques et l'adoption sans délai de la loi portant création de l'Autorité pour la parité et la lutte contre toutes les formes de discrimination (APALD), en la dotant de compétences étendues, en lui conférant indépendance et autonomie financière ainsi qu'un rôle d'examen et de sanction de premier niveau des cas de discriminations.

Le CNDH est allé encore plus loin en publiant une étude documentée et complète sur ce que devrait être l'Autorité pour la parité et la lutte contre toutes les formes de discrimination. Cette étude qui a été effectuée en collaboration avec ONU-femmes trace les contours d'une autorité indépendante, aux mandat et prérogatives clairement définis, dotée de l'autonomie financière, de gestion et d'un budget conséquent et dont les membres doivent impérativement être choisis sur la base des critères de l'engagement, de la compétence et de la crédibilité. L'étude appelle à la création d'une entité fondée sur la base des «Principes de Paris».

Selon cette étude, l'APALD devrait s'assigner deux grandes missions : la protection contre les discriminations et la promotion de l'égalité. La promotion de l'égalité est aussi importante pour les stratégies antidiscriminatoires que le traitement des plaintes. L'importance d'une autorité de type quasi judiciaire est préconisée dans le contexte marocain compte tenu des difficultés rencontrées par les justiciables.

# Les institutions constitutionnelles appelées à être complémentaires pour permettre une adhésion agissante de la femme aux différents aspects de la vie (M. Baraka)

Rabat, 25 mars 2015 (MAP) - La président du Conseil économique, social et environnemental (CESE), Nizar Baraka a affirmé, mercredi à Rabat, que malgré les acquis, les réformes et les efforts consentis en matière de promotion de la femme, "des paradoxes tenaces" apparaissent, nécessitant des institutions constitutionnelles de mener à bien des missions complémentaires, et de se pencher sur ces anomalies par une analyse, un démontage et un examen approfondi, afin de développer des mesures pour les surmonter. Intervenant lors d'une rencontre organisée par le CESE, le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), l'Institution du médiateur du Royaume et la Haute autorité de communication audiovisuelle (HACA) sur "l'égalité et la parité au coeur des missions des institutions constitutionnelles nationales", M. Baraka a indiqué que le fait "de se pencher sur ces paradoxes est susceptible de permettre l'autonomisation de la femme marocaine, de renforcer ses capacités à participer et à proposer des initiatives et d'adhérer pleinement et efficacement dans les différents aspects de la vie". Il a souligné que la promotion de la situation de la femme, la consolidation de l'égalité, la lutte contre toutes les formes de discrimination, y compris la violence et le mauvais traitement, représentent un objectif transversal qui fait partie des normes et objectifs de référence pour garantir la mise en place d'un nouveau pacte social fondé sur l'équilibre et la solidarité. Il a noté que la référence élaborée par le CESE a souligné dans son 3ème axe relatif à l'intégration et les formes de solidarité sur le principe de non-discrimination et la promotion de l'égalité femme-homme, estimant que ce principe implique l'accommodation de la législation et les lois réglementaires, le lancement de programmes adéquats de prévention de la discrimination et de lutte contre les stéréotypes sur les femmes dans la société et dans les lieux de travail. Pour sa part, le président du CNDH, Driss El Yazami a indiqué que les institutions constitutionnelles ont fait preuve d'une grande dynamique pour exprimer leur opinion, la réalisation de rapports sur le débat public qui porte essentiellement sur l'égalité, la parité et sur la loi contre de lutte contre la violence à l'égard des femmes. M. El Yazami a fait savoir que le Conseil a fait de l'égalité et de la parité l'une de ses priorités en tant que défis importants pour la promotion des droits de l'Homme au Maroc, en particulier dans le contexte de l'après Constitution de 2011. Le médiateur du Royaume, Abdelaziz Benzakour a, de son côté, affirmé qu'il est devenu essentiel de traiter la problématique de l'égalité et de la parité d'une manière globale, dans la mesure où cette approche constitue une responsabilité partagée par tous les intervenants. Il a mis l'accent sur la nécessité de renforcer la confiance en la femme et de la doter de toutes les conditions de réussite, relevant que "la plus grande forme de violence à l'égard des femmes est le retard injustifié de procéder au changement et à la transition souhaités". La présidente de la HACA, Mme Amina Lamrini a pour sa part fait remarquer qu'en dépit des progrès réalisés par la femme marocaine au cours des dernières années, il y a encore des difficultés rencontrées par les femmes, notamment la faiblesse de leur participation dans des postes de responsabilité et de décision dans les organes médiatiques, la prédominance des responsabilités

http://www.menara.ma/fr/2015/03/25/1591391-les-institutions-constitutionnelles-appel%C3%A9es-%C3%A0-%C3%AAtre-compl%C3%A9mentaires-pour-permettre-une-adh%C3%A9sion-agissante-de-la-femme-aux-diff%C3%A9rents-aspects-de-la-vie-m-baraka.html

stéréotypées même lorsqu'elles occupent un poste de responsabilité, et la vulnérabilité des femmes à exprimer leurs opinions, en particulier dans les programmes à caractère informatif. Elle a par ailleurs noté "la consécration dans la publicité des stéréotypes sur la femme dans un processus de production et de reproduction de la discrimination envers les femmes". Cette rencontre de communication reflète la conviction partagée entre les quatre institutions nationales de l'importance de la consultation et de la coopération en vue de contribuer à l'activation des principes de l'égalité et de la parité inscrits dans la Constitution ainsi que dans les objectifs de développement humain.